مؤشر خطير.. أساتذة جامعات انسحبوا من التدريس لتدني الأجور..!

الكليات التطبيقية في الجامعات بلا أعضاء هيئة تدريسية «على ملاكها»!

أجور تنقل أساتذة إلى الجامعة مليونا ليرة والمكافأة ٣٠٠ ألف خلال ٥ أشهر

| فادي بك الشريف

إن الهدف الرئيسي من استحداث الكليات التطبيقية في الجامعات هو رفد السوق بكوادر مدربة بخبرات عملية وأكاديمية وتحت إشراف أكاديمي، حيث كانت البداية بالاستعانة بالأساتذة والدكاترة الموجودين في كليات الهمك في الجامعات نظراً لتقارب المفردات والمواد والتخصصات عموماً.

لكن للأسف وبحسب ما أكده عدد من الأساتذة والمختصين، لم يتم رفد الكليات بأعضاء هيئة تدريسية على الملاك كما لم يتم وضع قوانين واضحة تسمح بصرف الأجور للمدرسين في الكلية من خارجها، بحيث بقيت الصرفيات حكراً على «المكافأة» وبالتالي وقع ظلم كبير على الدكاترة والمدرسين ممن هم على ملاك الجامعة ويدرسون في الكلية التطبيقية.

وفي شكاوى لـ«الوطن» أكد أساتذة أنه لا يصرف على سبيل المثال في جامعة تشرين «أجور ساعات» رغم بعد الكلية عن الجامعة وخارج حرمها، الأمر الذي يترتب على أعضاء الهيئة التدريسية نفقات كبيره للنقل والتنقل تصل إلى نحو ٢ مليون ليرة على مدار ٥ أشهر (فصل كامل) على حين أن المكافأة بين ١٠٠ ألف إلى ٣٠٠ ألف ليرة فقط، متسائلين: هل يعقل أن تصرف مكافأة كهذه على ٥ أشهر؟

وبحسب مختصين، بدأ مجموعة من الكوادر تنسحب من التدريس كلياً لتترك الكلية التطبيقية، معتبرين أن هذا الأمر خطير للغاية ويحتاج لقرار مباشرة، وإلا فستبقى الكلية دون أي أعضاء هيئة تدريسية ما سيترتب على هذه القضية مسؤولية علمية كبيرة.

وطالب الأساتذة باحتساب الساعات للدكاترة الذين يدرسون فوق نصابهم في الكليات التطبيقية وهم على ملاك جامعه تشرين، كما تصرف لمن هم خارج الملاك (١٥ ألف ليرة للساعة) أو أن تعتبر الكلية التطبيقية فرعاً تابعاً للجامعة وخاصة أنها خارج الجامعة ويترتب عليها نفقات نقل وجهد كبير على الأساتذة.

وفي السياق، كان لقرار مجلس جامعة دمشق بتحديد أجور الساعة التدريسية لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الذين يدرسون في الكلية التطبيقية وكلية العلوم الصحية وكلية السياحة والمعاهد العليا بـ٣ آلاف ليرة للساعة، ولأعضاء الهيئة الفنية بـ٢٥٠٠ ليرة للساعة، تأثير إيجابي في الحفاظ على المدرسين واستقطاب مدرسين آخرين مقارنة مع الفترة السابقة التي شهدت انسحاب عدد من الأساتذة من التدريس بسبب تدني التكلفة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد عميد الكلية التطبيقية في جامعة دمشق رائد الشرع، أن المادة ٨ من المرسوم رقم ٣٤٢ نصت على تحديد أجور الساعة التدريسية الفعلية للمحاضرين من العاملين في الدولة أو سواهم (خارج الملاك) بـ٥ آلاف ليرة لمن يدرس اللغات الأجنبية في غير أقسامها المختصة، أو لمن لا يحمل الدرجة الجامعية الأولى ممن يدرسون اللغات القديمة أو الشرقية أو المواد الفنية التي يقرها مجلس التعليم العالي، و٧ آلاف لحامل شهادة الإجازة أو ما يعادلها، ١٠ آلاف لحامل شهادة الماجستير أو ما يعادلها، ١٥ ليرة لحامل شهادة الدكتوراه أو ما يعادلها.

وقال الشرع: لا يوجد على ملاك الكلية التطبيقية أي عضو هيئة تدريسية، بحيث اعتمادها يكون على الأعضاء في كلية الهمك من مختلف الأقسام.

وأضاف: تم الإعلان عن أول مسابقة لتعيين ٤ أعضاء هيئة تدريسية في كل قسم في الكلية لتغطية المقررات التدريسية في القسمين عام ٢٠٢١ وما زالت إجراءات التعيين حتى الآن.

واقترح عميد الكلية، زيادة مكافأة التدريس لأعضاء الهيئة التدريسية من ٣ آلاف إلى ٦ آلاف للساعة التدريسية، وذلك لتحفيز الأساتذة وأعضاء الهيئة الفنية من ٢٥٠٠ إلى ٥ آلاف للساعة التدريسية.

واقع الحال مشابه في جميع الكليات التطبيقية ببقية الجامعات، حيث اقترح مصدر في جامعة تشرين لـ«الوطن» احتساب تكلفة الساعة لمن يدرسون من خارج ملاك الكلية بالتكلفة ذاتها لأجرة الساعة التي يتقاضاها ممن يدرس في فروع الجامعات، والتي تصل إلى ١٥ ألف ليرة ممن هم من خارج الملاك.

وأضاف المصدر: هناك ٣٠٠ مقرر في الفصلين الدراسيين، وفي حال قام كل عضو هيئة تدريسية بتدريس مقررين على مدار الفصل، تصل بذلك إلى أعداد كبيرة من المدرسين من خارج ملاك الكلية التطبيقية، ولاسيما أنه لا يوجد أي دكتور على ملاك الكلية وهم على ملاك جامعة تشرين ويتكبدون تكاليف وأعباء كبيرة منها النقل على مدى ١٤ أسبوع على مدار العام.

بعضهم شبهه بـ«الفانوس السحري»!

«مهنة» تنتعش في رمضان.. شبكات المتسولين تختار الأماكن والأشخاص

الجهات الرقابية تغض الطرف مراعاة لحرمة الشهر

| حلب- خالد زنكلو

وجد العاملون في «مهنة» التسول بحلب في شهر رمضان متنفساً كبيراً لمزاولة عملهم بحرية بعيداً عن أعين الرقابة، وفرصة لتحقيق مكاسب مادية كبيرة بفضل جود وكرم الصائمين.

وعادة ما تنتعش «المهنة» المنبوذة اجتماعياً في الشهر الفضيل، لتغاضي الصائمين عن مساوئها ومثالبها ومداومتهم على تقديم الصدقات لكل من يطلبها بغض النظر عن أحقيته وحاجته إليها، لخصوصية شهر الصيام في مساعدة المحتاجين وطالبي المعونة المالية والعينية.

ويعمد المتسولون إلى اختيار الأماكن المستهدفة بعناية لممارسة نشاطاتهم التي تزداد في شهر الصوم، ويؤثرون الوقوف أمام شركات الحوالات المالية، لاستدرار عطف مستلمي الحوالات المالية الخارجية، وكذلك أمام البنوك الخاصة للغاية ذاتها، وغالباً ما ينجحون في تحقيق مبتغاهم.

«الوطن» رصدت ازدحام المتسولين أمام مطاعم الوجبات السريعة المعروفة قبيل الإفطار في حلب، وأيضاً في أسواق التبضع لحاجيات شهر رمضان، وخصوصاً في الأحياء الثرية غرب المدينة، كما في الفرقان والموكامبو وحلب الجديدة، حيث بإمكانهم اقتناص الفرص المناسبة من المتسوقين وجني أموال كبيرة وحتى وجبات إفطار وسلل غذائية لزوم الشهر الفضيل.

كما رصدت وقوفهم أمام أبواب الجوامع الكبيرة غرب المدينة، التي يقصدها عادة التجار والأغنياء، وذلك عقب صلاة التراويح التي تشهد إقبالاً كبيراً من أبناء المدينة، وجميعهم مستهدفين من المتسولين على اختلاف مشاربهم.

وتحرص الشبكات التي تدير المتسولين على استغلال إشارات المرور عند تقاطع شوارع الأحياء الراقية، وكلما زاد توقيت الإشارة زادت أهميتها وارتفع معها منسوب «الربح» المتوقع، ولذلك يتقاسم مديرو الشبكات الإشارات المهمة، ويتصارعون للاستحواذ عليها.

كما يتبع المتسولون أسلوب الإحراج عند استهداف الشخصيات، ولاسيما من تقلهم سيارات فارهة، ولا يتورعون في ارتداء الألبسة البالية والمبالغة في الإلحاح و«تقبيل الأيادي لنيل مرادهم ما دامت الغاية تبرر الوسيلة»، وغالباً ما يلجؤون إلى تقديم «الطعم» للمستهدفين، وذلك عبر اختيار الأطفال الصغار، وخاصة دون سن المدرسة كمتسولين ووسيلة لاستدرار العطف، في حين تلجأ النساء إلى حيلة حمل الأطفال الرضع لطلب ثمن الحفاضات والحليب المرتفع الثمن، للاستحواذ على أكبر قدر ممكن من مال «الشحادة».

وشبهت إحدى المتسولات لـ«الوطن» الشهر الفضيل بـ«الفانوس السحري»، الذي يدر مالاً وفيراً ببركة الصدقات والزكاة التي يجود بها الصائمون الأسخياء، وخصوصاً في الفترة التي تسبق الإفطار بساعة إلى ساعتين.!

ولعل غياب رقابة الجهات المعنية أو شبه غيابها لرصد ومعالجة الظاهرة المستشرية والمستفحلة بشدة في شهر الصيام، يعتبره البعض حرمة لهذا الشهر من إلحاق أي ضرر بالناس، ومنهم محترفو التسول.

أسعار الفروج والخضر تنخفض في الحسكة ولكن دون المستوى المأمول

| الحسكة- دحام السلطان

لم يشفع الانخفاض الطفيف الذي طرأ على سعر الفروج خلال اليومين الماضيين، والذي سجّل رقماً قياسياً وغير مسبوق في الارتفاع خلال الأسبوع الأول لشهر رمضان المبارك، حيث ارتفع سعر الكيلو غرام «المذبوح» منه إلى ٤٨ ألف ليرة ونزل اليوم سعره لغاية ٤٥ ألف ليرة، وهذا ما انطبق أيضاً على أسعار الخضروات المحلية المصدر التي كانت قد ارتفعت هي الأخرى عن سعرها السابق الذي سبق موعد حلول الشهر الفضيل بنسبة ٣٠ بالمئة، لتعاود الانخفاض اليوم إنما بنسب طفيفة أيضاً ودون المستوى المأمول منها.

وفي جولة لـ«الوطن» على الأسواق تبيّن أن القوة الشرائية قد انخفضت بشكل واضح وكبير جداً من جانب المواطن «ذي الدخل المحدود»، على الرغم من الانخفاض في سعر الفروج عن السعر السابق، والذي كان قد أحدث ضجة واسعة واستياء كبيراً لدى المواطن خلال الأيام الفائتة من الشهر الفضيل، وفق معدلات ارتفاع غير منضبطة وأصبحت تتبدل وترتفع بشكل واضح بين ساعة وأخرى، ومن بائع إلى آخر ومن أحياء وسط المدينة إلى الأحياء الواقعة خارج نطاق عمل مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك، بشكل لم يجد المعنيون بحماية المستهلك له تفسيراً وهذا الانخفاض ارتبط بأسعار الخضروات التي انخفضت بأرقام طفيفة جداً، وثبات في الأسعار في المواد الغذائية «الجافة» والزيوت النباتية والسمون، واللحوم الحمراء «المحلية المصدر»، وبيّن مدير التجارة الداخلية علي الخليف، أن مسألة ضعف القوة الشرائية لدى المواطن يعود إلى الارتفاع في المصدر المورّد للمادة، الواقع خارج نطاق عمل المديرية، مضيفاً أن سعر الفروج «الحي» قد انخفض سعره إلى ٣٥ ألف ليرة عن الأسبوع الأول من شهر رمضان حيث وصل سعره إلى ٤١ ألف ليرة، موضحاً أن التفاوت في الأسعار بحسب الأنباء الواردة، بأن المادة تُباع بأقل من هذا السعر في الأحياء والقطاعات السكنية المحيطة بمركز المدينة، فهذا لا سلطة للمراقبة التموينية عليه، لأنه واقع خارج نطاق عملها.

وأشار إلى أن دوريات المراقبة التموينية تقوم بعملها على مدار الساعة في الأسواق، وهي جاهزة للمعالجة الفورية لأية شكاوى مرتبطة بالمواطن وفي محل المخالفة المرتبطة بها.

من جانبه أوضح رئيس دائرة حماية المستهلك عماد الدرعان أن ثبات الأسعار واستقرارها مرتبط بسعر الصرف للقطع الأجنبي بالدرجة الأولى، وباعتباره العملة المتداولة لدى الموردين «خارج نطاق عمل المراقبة التموينية».

وأشار إلى أن العمل اليومي قائم بحذافيره، ولا تهاون في المخالفات، لاسيما باعة الخبز في السوق السوداء، الذين يتم ضبط المادة وتوزيعها على المواطن بشكل مجاني، لافتاً إلى أنه تم تنظيم ٩ ضبوط مباشرة تتعلق بعدم تداول فواتير وعدم الإعلان عن الأسعار.

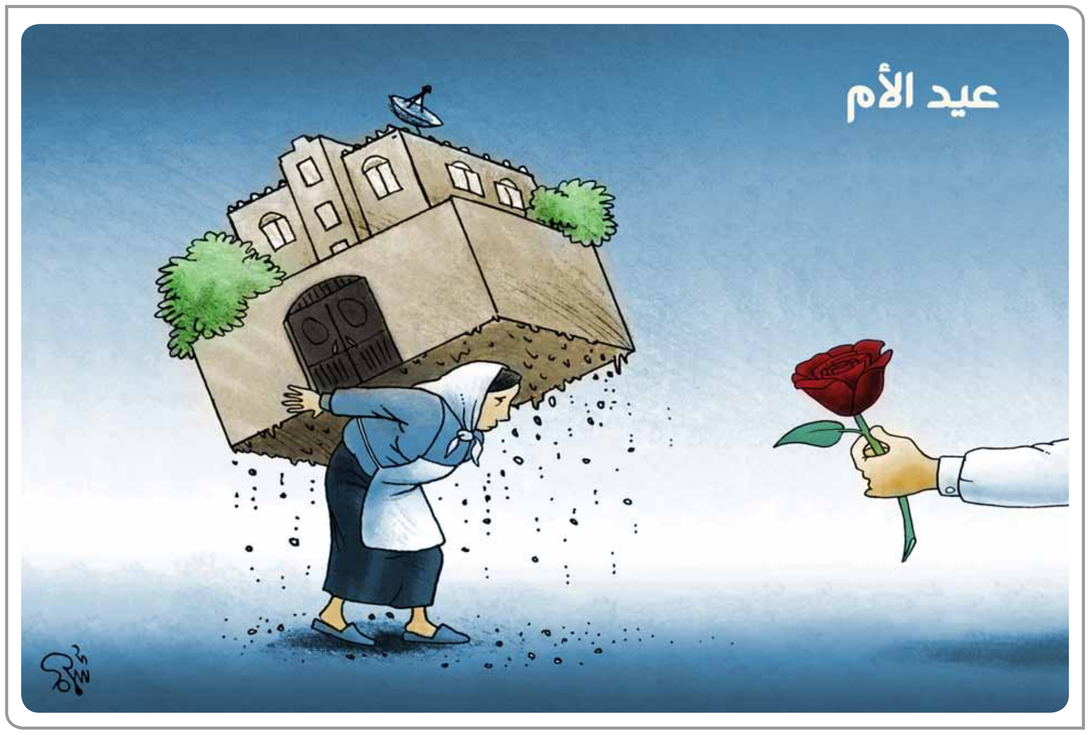

مدير المصالح العقارية لـ«الوطن»: معظم فرق المسح ينقصها الكفاءة والخبرة ما أدى لحدوث أخطاء فنية

١٥ بالمئة من مساحة محافظة طرطوس غير محددة

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

لا تزال نسبة لا تقل عن خمسة عشر بالمئة من أراضي محافظة طرطوس غير محددة ومحررة وهناك نسبة غير قليلة من المناطق التي تم تحديدها وتحريرها لم تصبح نهائية وغير محبرة وتعطي مساحة العقار فيها بزائد ناقص ١٠ أو ٢٠ بالمئة.

وبين مدير المصالح العقارية في طرطوس بشار دغمة أن المساحة التقريبية للمحافظة هي ١٨٨٩٤٨ هكتاراً ويوجد حالياً ٦ مناطق عقارية قيد العمل على الطبيعة و١١ منطقة غير محددة ومحررة حتى تاريخه وذلك من العدد الإجمالي للمناطق العقارية والبالغ عددها ٧٤٩ منطقة عقارية أي إن النسبة المتبقية دون تحديد وتحرير أقل من ١٥ بالمئة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف دغمة: والسبب في بقاء هذه المناطق من دون تحديد وتحرير هو أن المديرية تقوم بأعمال التحديد والتحرير وفق خطة سنوية مقررة ومصادق عليها من قبل المديرية العامة للمصالح العقارية وفي كل عام يتم إنجاز هذه الخطة بنسبة ١٠٠ بالمئة وأن أعمال التحديد والتحرير مستمرة من دون توقف حيث بمجرد انتهاء أحد الفرق من عملها يتم نقلها إلى منطقة عقارية أخرى غير محددة ومحررة.

وبخصوص المناطق المحددة والمحررة سابقاً التي تعطى فيها المساحات تقريبية بنسبة ١٥ إلى ٢٠ بالمئة لأنها لم تصبح نهائية، مشيراً إلى أن ذلك يعود إلى أنه تم منذ أكثر من عشرين سنة تكليف عشرات الفرق المساحية الوافدة من المحافظات الأخرى وعشرات الفرق من دائرة المساحة بطرطوس بإجراء تحديد وتحرير ومسح فني للمناطق العقارية غير المحددة والمحررة والتي يتميز معظمها بطبيعة صعبة وقاسية مما يستدعي وجود فرق مساحية تتميز بالكفاءة العالية في الوقت الذي كانت فيه معظم الفرق الموجودة ينقصها الكفاءة والخبرة ما أدى لحدوث أخطاء فنية.

وأضاف: نقوم حالياً بمعالجة هذه الأخطاء وفق القوانين والأنظمة النافذة وتعليمات اللجنة المشتركة ٥١٧ لعام ١٩٨٠ من خلال تشكيل فرق إعادات وبالتعاون مع القضاة العقاريين وهو أمر معقد وبالغ الصعوبة يحتاج إلى وقت زمني مما يؤخر الإيداع النهائي للمخططات.

وأكد مدير المصالح العقارية وجود صعوبات عديدة تؤخر الانتهاء من أعمال التحديد والتحرير منها أن معظم الأجهزة المساحية مضى عليها أكثر من ٢٠ عاماً وهي بحاجة للتبديل، بالإضافة لعدم توافر صيانة وبطاريات لها وأن المناطق المتبقية من دون تحديد وتحرير هي مناطق نائية وبعيدة عن مركز المحافظة حيث نجد صعوبة لاستئجار مقرات لفرق التحديد والتحرير فيها وكذلك الوصول إليها.

ولفت إلى أن قسماً من المناطق العقارية المتبقية يوجد فيها إصلاح زراعي ويوجد خلاف بين الأهالي ومديرية الزراعة حول الاستيلاء ومعظم هذه المناطق تم إرسال فرق إليها ولم يتعاون الأهالي مع هذه الفرق وتم نقل هذه الفرق، مضيفاً: نحن الآن بصدد الاصطدام بالمشكلة نفسها التي مضى عليها سنوات من دون حلول حيث يرفض الأهالي تسجيل العقارات التي يشغلونها باسم الدولة علماً أنها مستولى عليها بموجب الإصلاح الزراعي

هذا وكانت حصيلة أعمال المديرية خلال العام الماضي جيدة حيث بلغ مجموع الرسوم العقارية المحصلة نحو خمسة مليارات ليرة وعدد العقود العقارية ٦٧٠٥٥ والتكاليف ١٠٧٦٤ ومخططات وبيانات المساحة ٧٨٥٧٨ وقيد عقاري ٢٥٧٨٩٤ قيداً والرسوم الفنية المستوفاة أكثر من ٦٩ مليون ليرة.

عودة الماعز الشامي إلى محطة بحوث «كودنه»

| الوطن- خالد خالد

كشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة بالقنيطرة محمد ذياب عن إعادة تفعيل محطة بحوث كودنة للماعز الشامي بالتعاون بين محافظة القنيطرة والهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية بعد إعادة تأهيلها واسترجاع قطيع الماعز الشامي الذي كان قد أودع خلال فترة الأزمة في محافظة حماة، مشيراً إلى أن المحطة تمت إعادة تأهيلها بشكل كامل خلال عام ٢٠٢٠، حيث تعرضت للأضرار والدمار والخراب من المجموعات المسلحة في الفترة التي كانت المنطقة خارج سيطرة الدولة.

وأكد ذياب أن محطة بحوث كودنة للماعز الشامي كانت من المحطات المهمة والمتميزة في سورية لكونها تهتم بدراسة وبحوث الماعز الشامي حصراً، كما أنها كانت تعد مركزاً رئيسياً لسلالات الماعز الشامي المحسنة وهي المحطة الوحيدة في محافظة القنيطرة.

وأضاف: إن تربية الماعز الشامي في محطة كودنة التابعة لمركز البحوث العلمية بمحافظة القنيطرة من التجارب الناجحة التي انتشرت بكثرة بين مربي الثروة الحيوانية بالمحافظة خلال السنوات الأخيرة قبل الأزمة لكونها تسهم في تأمين الحليب بكميات مضاعفة عن الماعز الجبلي ولكثرة إنجابها للتوءم (نسبة التوءم ٥٧ بالمئة والفردي ٤٣) فضلاً عن بيعها بأسعار مشجعة للإخوة المربين.

وأوضح عضو المكتب أن فرع مركز البحوث العلمية الزراعية بالقنيطرة سيقوم بتأمين الأعلاف ذاتياً للمحطة من خلال زراعة ١٠٠ دونم من الأرض الملحقة بالمحطة بالمحاصيل الزراعية العلفية (البيقية والشعير) في الشتاء وهذه الزراعات إما يرعاها الماعز مباشرة أو من خلال تقنينها وجمعها إلى حين الحاجة، مبيناً أن المركز سيقوم أيضاً بزراعات صيفية بمساحة ٤٢ دونماً (زراعة الذرة العلفي) لتصنيع الدريس ما يجعل المحطة والمركز يغنى عن استجرار الأعلاف.

واعتبر مدير زراعة القنيطرة رفعت موسى محطة بحوث «كودنة» للماعز الشامي من أفضل المحطات وذلك من خلال الحفاظ على السلالات المحلية لتربية الماعز الشامي، حيث إنها بدأت بتربية ٤٠ رأساً في عام ٢٠٠٠، مبيناً أن إعادة تفعيل المحطة ستسهم في تحسين الصفات الإنتاجية والشكلية للماعز الشامي الذي يتميز بصفاته الشكلية وإنتاجه وولادات التوائم، والوصول إلى سلالات من الماعز الشامي تمتلك الصفات الجيدة المحسنة وبيعها للمربين.

وبيّن موسى أنه في حال توفير البيئة الجيدة والغذاء المناسب للماعز الشامي فإن ذلك يزيد من احتمالات ولادة توائم وأحياناً ولادة ثلاثة أو أربعة مواليد للعنزة الواحدة، كما يبلغ إنتاج الحليب للعنزة الواحدة ما يقارب /٣/ كغ يومياً.